

سياسة تفويض المرفق العمومي للمياه كآلية لتحقيق حوكمة المياه بالجزائر بعد سنة 2005

Delegation Policy to the Public Water Resources Facility as a Mechanism to Achieve Water Governance in Algeria After 2005

أحمد دعاس¹، عبدالرؤوف بن الشيهب²

¹ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة-الجزائر، a.daas@centre-univ-mila.dz

² المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة-الجزائر، a.benchiheub@centre-univ-mila.dz

تاريخ الاستلام: 2023/09/07 تاريخ القبول: 2023/09/09 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

يسعى البحث إلى إبراز الدور الذي تلعبه عملية التفويض الخاصة بالمرفق العمومي للمياه كآلية لتحقيق حوكمة المياه بالجزائر، كون العملية التسييرية الحديثة تعتمد على فاعل واحد حكومي بقدر ما تعتمد على إشراك العديد من الفواعل لإضفاء نوع من الرشادة في التسيير. تهدف هذه الورقة البحثية إلى البحث في مجموعة الهيئات الخاصة أو المختلطة التي أوكلت لها الدولة الجزائرية مهمة تسيير مرفق المياه بغرض ترقية أداء الخدمة فيه، اعتمدنا في ورقتنا البحثية هذه على مجموعة من المناهج على غرار المنهج الوصفي التحليلي والمقرب القانوني لدراسة مختلف القوانين المنظمة لقطاع الموارد المائية وتفويض المرفق العام للمياه، من بين أهم النتائج المتوصل إليها ضرورة تفويض المرفق العام للمياه لإضفاء النجاعة والفعالية أكثر، العملية التسييرية لا تستطيع الاعتماد على فاعل واحد، الحوكمة المائية تبنى على إشراك العديد من الفواعل الحكومية والغير حكومية.

كلمات مفتاحية: التفويض، المرفق العمومي، حوكمة المياه، التنمية.

Abstract:

The research seeks to highlight the role played by the process of delegation of the public water service as a mechanism for achieving water governance in Algeria, since the modern management process does not depend as much on a single government actor than the involvement of many actors. to provide a sort of rationality in management. This research work aims to study the group of private or mixed organizations to which Algeria has entrusted the task of managing the water works with a view to improving

the performance of its service. In this research work, we relied on a set of approaches such as the descriptive analytical approach and the legal approach to study the different laws governing the water resources sector and the delegation of the public service of the 'water. Among the most important results obtained is the need to delegate the public water service to make it more efficient and effective. The management process cannot rely on a single actor. Water governance relies on the involvement of numerous governmental and non-governmental actors.

Keywords: Delegation; public facilities; water governance; development.

المؤلف المرسل: أحمد دعاس، الإيميل: a.daas@centre-univ-mila.dz

1. مقدمة :

يجب أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته. لقد احتفظت الدولة بطابع العمومية في مجال التزويد بالمياه الصالحة للشرب والصناعة والتطهير بحيث اعتبرت خدمات عمومية، مع إمكانية منح الدولة امتياز تسيير الخدمات العمومية للمياه لأشخاص معنويين خاضعين للقانون العام على أساس دفتر شروط ونظام خدمة يصادق عليهما عن طريق التنظيم، كما يمكنها تفويض كل أو جزء من تسيير هذه الخدمات لأشخاص معنويين خاضعين للقانون العام أو القانون الخاص بموجب اتفاقية.

إن التسيير المفوض يعتبر أسلوب جديد لتسيير عقلاني لمرفق المياه تم استحداثه بموجب القانون رقم 05 - 12 المؤرخ في 4 أوت 2005 المتعلق بالمياه وأسلوب التسيير المفوض) أسلوب الشراكة العمومية الخاصة) ، يعتبر هذا الأخير من بين الأساليب الجديدة التي انتهجها السلطات العمومية مؤخرا ، وذلك تنفيذا للاتفاقية المبرمة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2002 التي دخلت حيز التطبيق في مجال المياه ابتداء من سنة 2005 ، ويتجلى ذلك من خلال إشراك شركات أوربية لاسيما فرنسية إسبانية وألمانية مع مؤسسات عمومية مكلفة بقطاع المياه. ، حيث يُشكل الآلية الوحيدة التي تسمح بإشراك القطاع الخاص في تسيير المرفق العام والخاص بقطاع المياه.

إشكالية البحثية:

تتمثل مشكلة البحث في إلقاء الضوء على أهمية التسيير المفوض كآلية لتحقيق حوكمة المياه بالجزائر بعد سنة 2005.

ومن هنا تبرز إشكالية هذه الورقة البحثية:

- كيف ساهمت تجربة التسيير المفوض للمياه من خلال الشركات الأجنبية في تحقيق حوكمة مائية بالجزائر؟

وللإجابة على هذه إشكالية هذه الورقة البحثية تم تبني فرضية الدراسة التالية:

- كلما كان هنالك تفويض حقيقي للقطاع الخاص لتسيير المياه كلما تحسن أداء خدمات المياه المقدمة وتحققت حوكمة مائية.

أهمية البحث:

تتمحور أهمية البحث في الدور الذي يلعبه التسيير المفوض بشكل عام في الجزائر في تدعيم مسار حوكمة المياه من خلال التطرق لتفويض القطاع الخاص والشركات الأجنبية لتسيير المياه بالجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى ما يلي:

يهدف البحث بصورة أساسية إلى إلقاء الضوء على موضوع المياه والتسيير المفوض والعلاقة بين تفويض تسيير المياه وتحقيق حكمة مائية، كذلك التطرق إلى التسيير المفوض من حيث التعريف والأهمية وآليات التطبيق والدور الذي يلعبه في تحقيق حكمة مائية، كما يهدف البحث إلى توفير مصدر معلومات عن التسيير المفوض.

هيكل الدراسة:

لإتمام الدراسة تم التطرق للنقاط التالية:

- حوكمة المياه.
- التسيير المفوض.
- شركة المياه والتطهير SEAAL الجزائر العاصمة.
- شركة المياه والتطهير لولاية قسنطينة سيكو SEACO.
- شركة المياه والتطهير وهران SEOR.
- شركة المياه والتطهير الطارف عنابة سياتا SEATA.

2. تفويض المرفق العمومي للمياه

بالرجوع إلى أحكام القانون رقم 12/05 المتعلق بالمياه، يتبين عدم وجود تعريف شامل ودقيق للتسيير المفوض، وفي مقابل ذلك فإن التفويض في مجال الخدمات العمومية للمياه يمنح لأشخاص اعتبارية خاضعة للقانون العام أو القانون الخاص، حيث تنص المادة 104 على أنه: " يمكن الإدارة المكلفة بالموارد المائية التي تتصرف باسم الدولة أو صاحب الامتياز تفويض جزء أو كل من نشاطات تسيير الخدمات العمومية للماء أو التطهير لمتعاملين عموميين أو خواص لهم مؤهلات مهنية وضمانات مالية كافية". (قانون رقم 12/05 المتعلق بالمياه، 2005، ص03)

يعرف التفويض في مجال مرفق المياه من طرف الفقه الجزائري بأنه: "كيفية للشراكة بين القطاعين العمومي والخاص تحصل الشركة بموجبه على امتياز لتمويل وإنجاز المشروع والسهر على استثماره طوال الفترة المحددة له، وعند نهاية هذه المدة تسترجع الجهة المتنازلة المشروع".

يعرف التفويض حسب مجلس الدولة الفرنسي في مجال تسيير الموارد المائية في قراره الصادر في 22 مارس 2000 بأنه: " طريقة لتسيير مرفق المياه يتولى من خلاله صاحب الامتياز إنشاء وتجهيز وإدارة المرفق على حسابه وتحت مسؤوليته، مقابل الانتفاع من الرسوم المدفوعة من قبل المرتفقين". (بوضياف وآخرون، 2014، ص203).

3. شركة المياه والتطهير SEAAL الجزائر العاصمة

تطبيقاً لأحكام المادة 109 من القانون رقم 05-12 المتعلق بالمياه، لجأت الجزائرية للمياه بمعية الديوان الوطني للتطهير إلى تفويض تسيير الخدمات العمومية للمياه للقطاع الخاص الأجنبي، وذلك بعد طلب الموافقة المسبقة من وزارة الموارد المائية وعرض التفويض على المنافسة، إلا أنه يتعين عليهما بصفتهم أصحاب امتياز تقديم تقرير يسمح بمراقبة شروط تنفيذ الخدمة وتقييمها.

دخلت العملية الأولى لتفويض تسيير الموارد المائية حيز التنفيذ في (جانفي 2006) بين الشركة الفرنسية Suez-Environnement و نظيرتها الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير، فنتج عن تجمع هؤلاء الشركات الثلاثة ميلاد شركة المياه والتطهير للجزائر العاصمة (S.E.A.A.L) برأس مال مشترك (50% لـ A.D.E و 50% لـ O.N.A).

أدرج في اتفاق التراضي بقيمة 120 مليون دولار بين شركة-Suez Environnement للمحيط ومتعاملها بالجزائر تفويض التسيير لمدة 5 سنوات ونصف لتوزيع المياه والتطهير في الجزائر العاصمة على أساس إرشادات دفتر الشروط، بحيث تطلب الوصول إلى هذا الاتفاق ثلاث سنوات لإيجاد حلول مستدامة لتحسين نوعية المياه الموزعة والشبكة العمومية للتطهير في العاصمة .ويتعلق الأمر باسترجاع وضع مريح من الخدمات ينعم به سكان الجزائر الكبرى من خلال نهج تعاقدى يتطابق مع الالتزام الصارم للشريكين والقائم على: (مكاششة ،2010، ص123)

- تجنيد خبرة Suez – Environnement مع مجهود مدعم لتكوين الموظفين المحليين.
- متابعة الدولة الجزائرية لبرنامج استثماري من شأنه عصرنة أدوات- التسيير والتجديد وتوسيع الشبكة بوتيرة معدلها 200 مليون أورو سنويا.
- ضمان توفير المياه للمواطن العاصمي بعد ثلاث سنوات- ونصف، على مدار 24 ساعة على 24 ساعة.
- إدراج عقد قابل للتعديل في مدته يسمح بدعم الشراكة في حال نهاية السنوات الخمسة.

وبخصوص مدى تحقيق النتائج المسطرة، فقد أكد المدير العام لشركة سيال seaal السيد جون مارك جاهي في تصريح لجريدة الخبر اليومية الصادرة بتاريخ 20 أفريل 2009 أن نسبة التزويد بالمياه 24 ساعة على 24 ساعة تقدر بحوالي 80% بالجزائر العاصمة بعد ما كانت تقدر بـ 16% سنة 2006.

كما سجل تحسن في العديد من المجالات وتم إقامة العديد من المنشآت الجديدة منها نظام المراقبة عن بعد كما نجحت الشركة في ضمان استقرار وتوفير المياه وتطوير شبكة الصرف الصحي وتم استرجاع 100 ألف مستهلك للمياه لم يكونوا مدرجين في الشبكة الرسمية، أما نسبة التسربات أو الضياع فقد قدرت بحوالي 30% بعدما كانت تقدر بحوالي 40% سنة 2000 ويتم اصلاح 2000 تسرب شهريا، كما أكد أن الشركة أوفت بالتزامها الخاص بتكوين ورسكلة إطارات الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير للتدرب على التقنيات الحديثة التي تم استحداثها في مجال المراقبة والتدخل خلال حدوث التسربات، كما تم تدعيم مختلف المصالح بوسائل عمل حديثة مع ادراج التكنولوجيا في نشاط مختلف المصالح، بالإضافة إلى وضع نظام خاص لمراقبة عملية استغلال المياه الجوفية لمنطقة المتيجة، ومع ذلك تظل إدارة المياه التي تركز على التنمية

المستدامة والكفاءة في استخدام الطاقة والاستثمار في البحث والتطوير في مجال تقنية المياه أساسية في سبيل رفع مستوى الوفرة المائية. (غربي، 2014، ص12) وعلى ضوء النتائج المسجلة من طرف الشركة، فقد تم تجديد عقدها لمدة خمس سنوات أخرى، بالإضافة إلى حصولها الرسمي لتسيير المرفق العمومي للمياه بولاية تيبازة، فقد تم تجديد العقد لفائدة الشركة سويز للبيئة Suez Environnement لأربع مرات متتالية علما أن العقد الأول وقع سنة 2005 بصيغة التراضي كما شرحنا انفا، وتم تجديده في سنة 2011 والذي انتهى في أوت سنة 2016 ثم جدد لغاية أوت 2018، ثم جرى تجديد العقد من 2018 الى غاية 2021 لمدة ثلاث (03) سنوات. مع التزام الشركة بتوفير المياه في العاصمة والتطهير على مدى 24 ساعة وسبعة أيام في الأسبوع وتحسين الأداء والخدمة وضمان نقل المعارف والتكوين.

4. شركة المياه والتطهير لولاية قسنطينة سيako SEACO (الموقع الرسمي لشركة سيako):

شركة المياه والتطهير سيako SEACO هي شركة أسهم تتقاسم أسهمها كل من الجزائرية للمياه (ADE) والديوان الوطني للتطهير (ONA) ويتضمن مجال تدخلها عبر إقليم ولاية قسنطينة أنشئت الشركة بعدها أبرمت عقدا للتسيير بعد اعلان عن مناقصة مع مؤسسة مياه مرسيليا الفرنسية، من أجل ضمان استمرارية الخدمة العمومية للمياه والتطهير وتوفير المياه على مدار 24 ساعة وتحويل المعرفة التقنية والتسييرية في ميدان المياه والتطهير مع تحيين المخططات التوجيهية وضمان تسيير شركة سيako SEACO حسب الشروط التي يملئها العقد الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 24 سبتمبر 2008 بمرحلتين مرحلة انتقالية لمدة ستة أشهر والمرحلة العملية لمدة خمس سنوات. وهي تدير الخدمات العامة للمياه والصرف الصحي في بلديات ولاية قسنطينة من أقسامها:

- إدارة العملاء.
- إدارة عمليات المياه والأشغال.
- اتجاه الصرف الصحي الصرف الصحي.
- إدارة تقنية.
- قسم الدراسات والمشاريع.
- قسم المالية والمحاسبة.

- قسم المشتريات واللوجستيات.
- إدارة الموارد البشرية والتدريب.
- اتجاه الاتصالات.
- اتجاهات خدمات تكنولوجيا المعلومات.

1.4 حوكمة التسيير على مستوى الشركة (الموقع الرسمي لشركة سياكو):

تستند حوكمة الشركات في Seaco Spa إلى مجموعة من قواعد الإدارة والرقابة الصارمة للشركة يضمن عملية مستدامة وفعالة لخلق القيمة وفقاً للوائح الداخلية والمبادئ الأخلاقية والتي تقوم على مبادئ أهمها :

- التخطيط على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- إنشاء وإدارة القيم.
- إدارة المخاطر.
- تقييم الأهداف المحققة.
- إدارة الأداء.

تقوم Seaco من خلال إدارة العملاء بإدارة مجموعة تضم أكثر من 180,000 عميل. من أجل قرب أفضل مع عملائها، قامت Seaco بنشر 23 وكالة عملاء عبر ولاية قسنطينة. هذه الوكالات متصلة بشبكة كمبيوتر تتيح للعملاء دفع فواتيرهم في الوكالة التي يختارونها.

الجدول 1: يوضح أهم انجازات شركة المياه والتطهير سياكو SEACO (الموقع الرسمي لشركة سياكو)

خدمات المياه	
عدد محطات معالجة مياه الشرب	3 محطات
عدد محطات الضخ	57 محطة
طول شبكات الإمداد	11.14
إجمالي حجم التخزين	205330 م ³
طول شبكة توزيع مياه الشرب	1709 كم
التنقيب عن المياه الباطنية	37 محطة
خدمات الصرف الصحي	

931 كم	طول شبكة الصرف الصحي
EH	قدرة معالجة محطة معالجة مياه الصرف الصحي
02	عدد محطات الرفع
خدمات الزبائن	
23 وكالة	عدد وكالات العملاء في الولاية

المصدر: الموقع الرسمي لشركة سياكو / <http://www.dcwmla.dz/>

<http://www.seaco.dz/Organisation>

5. شركة المياه والتطهير وهران SEOR

1.5 نشأة وتطور عمل شركة المياه والتطهير SEOR وهران (الموقع الرسمي لشركة سياكو):

شركة المياه والصرف الصحي في وهران "SEOR"، هي شركة مساهمة مساهميتها هي المياه الجزائرية "ADE" والمكتب الوطني للصرف الصحي "ONA". تأسست في 1 أبريل 2008، وكانت مسؤولة عن الخدمة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي لولاية وهران، حيث قامت كل من الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير بالمساهمة بمبلغ قدره 1000.000.000 دينار جزائري في رأسمال اجتماعي مشترك لشركة واحدة سمية لاحقا بشركة المياه والتطهير لوهران (seor) بالاعتماد على خبرات الشريك الخاص (أغبار).

فشركة سيور شركة عمومية ذات طابع تجاري أنشئت في الفاتح من أبريل سنة 2008 بمساهمة كل من الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير، منذ إنشائها أشرفت الشركة على تسيير خدمات المياه بالولاية بالتعاون والتشارك مع خبراء (أغبار). كان الهدف الرئيسي هو تحسين جودة خدمة إمدادات المياه الشرب وبالتالي نوعية حياة المواطنين. منذ إنشائها، تم تكليف SEOR بالمهام التالية:

- ضمان توفير مياه الشرب في 24 ساعة على 24 ساعة لجميع مواطني ولاية وهران.
- مد شبكة الصرف الصحي لتشمل جميع التجمعات في الولاية.
- توفير التدريب لموظفي SEOR والعمل على نقل التكنولوجيا.
- ضمان سياسة موثوقة في مجال معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة التدوير.

2.5 عمليات شبكات توزيع المياه والصرف الصحي لشركة سيور (الموقع الرسمي لشركة سيور):

شبكة توزيع ولاية وهران هي عبارة عن مجموعة من الأنابيب والأشغال والجزء الهيدروليكي الذي يضمن في جميع الأوقات توزيع المياه بجودة لا يمكن تعويضها وفقاً لمعايير ISO القياسية في كمية المياه الكافية لتلبية احتياجات العملاء.

- يمتد خط الأنابيب بأكمله على إجمالي 2947.8 كم بأقطار متعادلة ونوع الخلف من خطوط الأنابيب (HDPE)، الحديد، الخرسانة.

- العمل هو 133 غرفة قطاعية في جميع أنحاء ولاية وهران التي تم تجهيزها بمسجلات مختلفة لبيانات الأجزاء الهيدروليكية، وبما أن شبكة التوزيع تنقسم إلى 117 قطاعاً معزولة، فهذه الغرف هي مداخل المياه التي تسمح لنا بتدفق وضغط القطاع وبالتالي الإدارة الجيدة للشبكة فيما يتعلق بتنظيم الضغط حيث يتم الكشف عن الفواصل والتسريبات.

- كما انصبت معالجة مياه الصرف الصحي على اجراءات محددة لصيانة الهياكل والمساعدين مثل:

- شبكات الصرف الصحي.

- محطات الرفع.

- محطات معالجة المياه العادمة.

وهذا الهدف الأساسي هو ضمان بيئة أفضل لسكان ولاية وهران.

- إدارة 84 محطة رفع مياه الصرف الصحي، بما في ذلك مجمع لإعادة معالجة مياه الصرف الصحي من مجموعة وهران الحضرية.

6. شركة المياه والتطهير الطارف عنابة سياتا SEATA (بودراف، 2011.2012، ص75)

هي شركة أسهم تتقاسم أسهمها كل من الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير ويتضمن مجال تدخلها كل من ولايتي عنابة والطارف، أنشئت الشركة بعدها أبرمت عقداً بعد الإعلان عن المناقصات مع مؤسسة قلنسفاسر Gelssenwasser الألمانية، عقد تسيير من أجل ضمان استمرارية الخدمة العمومية للمياه والتطهير وتوفير المياه على مدار 24 ساعة وتحويل المعرفة التقنية التسييرية في ميدان المياه والتطهير مع تحيين المخططات التوجيهية وضمان تسيير شركة سياتا SEATA حسب الشروط التي

يملئها العقد لمدة خمس (05) سنوات وستة (06) أشهر ابتداء من 2008 والذي تم فسخه بسبب عدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية.

7. خاتمة:

في نهاية ورقتنا البحثية توصلنا إلى العديد من الاستنتاجات والتوصيات في باب تفوض المرفق العمومي للمياه ومن بينها ما يلي:

1.7 النتائج:

- من خلال هذه الدراسة تم الوصول إلى جملة من النتائج، من أهمها:
- إشراك الخواص في تسيير المياه بجانب القطاع العام أصبح حتمية لما يضيفه لترقية الخدمات والارتقاء بها؛
- التسيير المفوض يمكن للدولة والمؤسسات العمومية الاستفادة من خبرات الشركات العالمية الأجنبية؛
- يمكن التسيير المفوض من المساهمة في ترشيد وعقلنة التسيير لأن الخصوصية تعتمد على المبادرة الخاصة وآليات التسيير الخاص للمرفق التي تختلف عن ميكانيزمات التسيير العمومي.
- القطاع الخاص يمكنه معالجة مختلف المشاكل المالية للمرفق والناجمة أساساً عن محدودية التمويل العمومي من جراء عجز الدولة عن تحمل أعباء تسيير واستغلال المرفق، وكبديل لذلك تسمح الخصوصية باستقطاب الرأسمال الخاص ومبادراته في تحقيق أهداف الكفاءة التشغيلية والاستثمار.
- تؤدي الخصوصية إلى تعدد الشركات المسيرة لمرفق المياه مما سينمي روح المنافسة فيما بينها، هذا ما سينعكس بصفة إيجابية على جودة الخدمات من حيث نوعية وكمية المياه الموزعة وبأسعار مختلفة.

2.7 التوصيات:

- من خلال هذه الورقة البحثية يمكن وضع بعض الاقتراحات:
- ضرورة أن يولي القائمون على رأس الحكومة الاهتمام أكثر بموضوع تفويض تسيير المرفق العام للمياه وتسييره في الجزائر.
- تطوير الأنظمة الخاصة بتفويض تسيير المرفق العام وجعله أكثر شفافية مما هو عليه لجلب مستثمرين وخلق جو من الثقة بين المستثمر كقطاع خاص والحكومة.

- ضرورة تطوير تجربة تسيير المياه في الجزائر من خلال الاستفادة من تجربة الشركات الأجنبية.
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأجنبية على غرار بريطانيا والولايات المتحدة وحتى جنوب إفريقيا وتجنب الأخطاء التي وقعوا فيها.

8. قائمة المراجع:

• المقالات:

1. بوضياف قدور، (مارس 2014)، تفويض تسيير المرفق العمومي للمياه، مجلة الفقه والقانون، العدد السابع عشر. ردمد 0615-2336.
2. غوتي مكاششة، (أفريل 2010)، الشراكة المائية وعقد امتياز المياه في الجزائر، مجلة الفكر البرلماني، مجلة متخصصة تصدر عن مجلس الأمة الجزائري، العدد 25.

• الأطروحات:

1. بودراف مصطفى، (2011.2012)، التسيير المفوض والتجربة الجزائرية في مجال المياه، رسالة ماجستير في قانون المؤسسات، الجزائر : جامعة الجزائر.

• المواقع الإلكترونية:

1. <http://www.seaco.dz/Organisation>
2. <http://www.dcwmla.dz/> <http://www.seaco.dz/Organisation>
3. <https://www.seor.dz/presentation/presentation-de-la-seor>

• المراسيم:

2. قانون 05-12 المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1426 الموافق لـ 4 غشت سنة 2005 والمتعلق بالمياه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 60.

• المؤتمرات العلمية:

1. عزوز غربي، (14-15 ديسمبر 2014)، الحوكمة المائية في الجزائر البحث عن دور القطاع الخاص، الملتقى الدولي حول : الأمن المائي : تشريعات الحماية وسياسات الإدارة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة :كلية الحقوق والعلوم السياسية.